هما سيادة اسرائيل وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . وقد عملت الدول العربية منذ صدور وعد بلفور (١٩١٧) على ربط القضية الفلسطينية بالمسألة القومية العربية والتحرر من الاستعمار . وكان هذا الترابط من أهم الاسباب التي دخلت الدول العربية من أجلها حروبا مع اسرائيل وتعرضت شعوبها وأراضيها للاحتلال والعدوان أثناءها . ان انهاء حالة الحرب سوف يؤدي تاريخيا الى اضعاف الترابط بين حقوق الشعب الفلسطيني ومسألة الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار او السيطرة الاجنبية بما فيه الاستعمار الاستيطاني في فلسطين . وسوف يؤدي انهاء حالة الحرب مع اسرائيل الى تغير في مفهوم الدول العربية لحقوق الشعب الفلسطيني بحيث يصبح حجم هذه الحقوق (المساحة التي يمكن ممارستها عليها) هو الاساس وليس نوعها (الترابط بينها وبين قضية الوحدة والتحرر من الاستعمار) . فمنذ دخول الدول العربية في مفاوضات مع اسرائيل عام ١٩٤٩ على أساس الحدود التي أقرها مشروع التقسيم أصبح واضحا ان ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير قد تجزأت اقليميا ، فبالنسبة للفلسطينيين الذين دفعهم قيام الدوله الاسرائيلية الى خارج حدود تلك الدولة أصبحت مطالبة الدول العربية بعودتهم الى أراضيهم أو تعويضهم عنها هي التفسير القانوني المبدئي لحق تقرير مصيرهم .

أما ذلك الجزء من الفلسطينيين الذين استمروا في العيش داخل اسرائيل فقد أصبحت مشاكلهم تنحصر في المطالبة بحقوقهم المدنية والانسانية . وبعد حرب اكتوبر والمد القومي الذي أحدثته على صعيد العالم العربي عادت مسألة الترابط بين حقوق الشعب الفلسطيني والوحدة العربية تحتل مكانها السابق في تحريك النزاع وبرزت بشدة قضية استعادة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير . ولكن ميزان القوة بين الدول العربية واسرائيل وميزان القوة بين الكتل الدولية قد فرض على الدول العربية تحديد الرقعة الجغرافية التي يمكن للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه عليها دون الاخلال بميزان القوى المحلية والدولية . وحددت تلك الرقعة بتلك الاجزاء من فلسطين التي سيتم عنها الانسحاب الاسرائيلي بموجب المادة الاولى من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (مبدأ الانسحاب) . ويجد بعض كبار القانونيين العرب في انهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل حسب الشروط الواردة في القرار ٢٤٢ الغاء لحق الشعب الفلسطيني في العودة الى المناطق التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨ فبعد أن يتم الانسحاب الاسرائيلي مقابل الاعتراف بالحدود الجديدة لاسرائيل واعتراف الدول العربية بها كدولة ذات سيادة في المنطقة سيتم خلق وضع سياسي جديد في المنطقة وهو وضع يحظى على موافقة وضمانات الدول الكبرى والامم المتحدة والدول العربية وتصبح مسألة تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره مسألة خارج اطار الاراضي التي تحت سيادة اسرائيل ، وتصبح من الامور الهامشية التي يدخل بحثها ضمن المسائل التي يمكن الاتفاق عليها بعد انهاء حالة الحرب وهي أمور يتم ادراجها عادة في البروتوكولات الاضافية الملحقة بمعاهدات الصلح(١٧) . فاذا تم انهاء حالة الحرب بموجب شروط القرار رقم ٢٤٢ فان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره سيتحول في الامم المتحدة الى مسألة يتفق الاطراف على حلها بموجب أحكام قانون السلم والعلاقات الطيبة التي يقرها القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة تماما مثل قضايا الاقليات وتنظيم الهجرة ومعاملة الاجانب . ان هذا الاتجاه في معالجة مسألة تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره يبدو واضحا في القرار ٢٤٢ حيث لا يأتي ذكر الفلسطينيين في أي مادة من مواده سوى تلك المادة المتعلقة بالحاجة الى « تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين » وهي مادة يضعها القرار على درجة اقل أهمية من « ضمان حرية الملاحة » وأكثر بدرجة من ضرورة « اقامة مناطق مجردة من السلاح » (راجع نص القرار) .